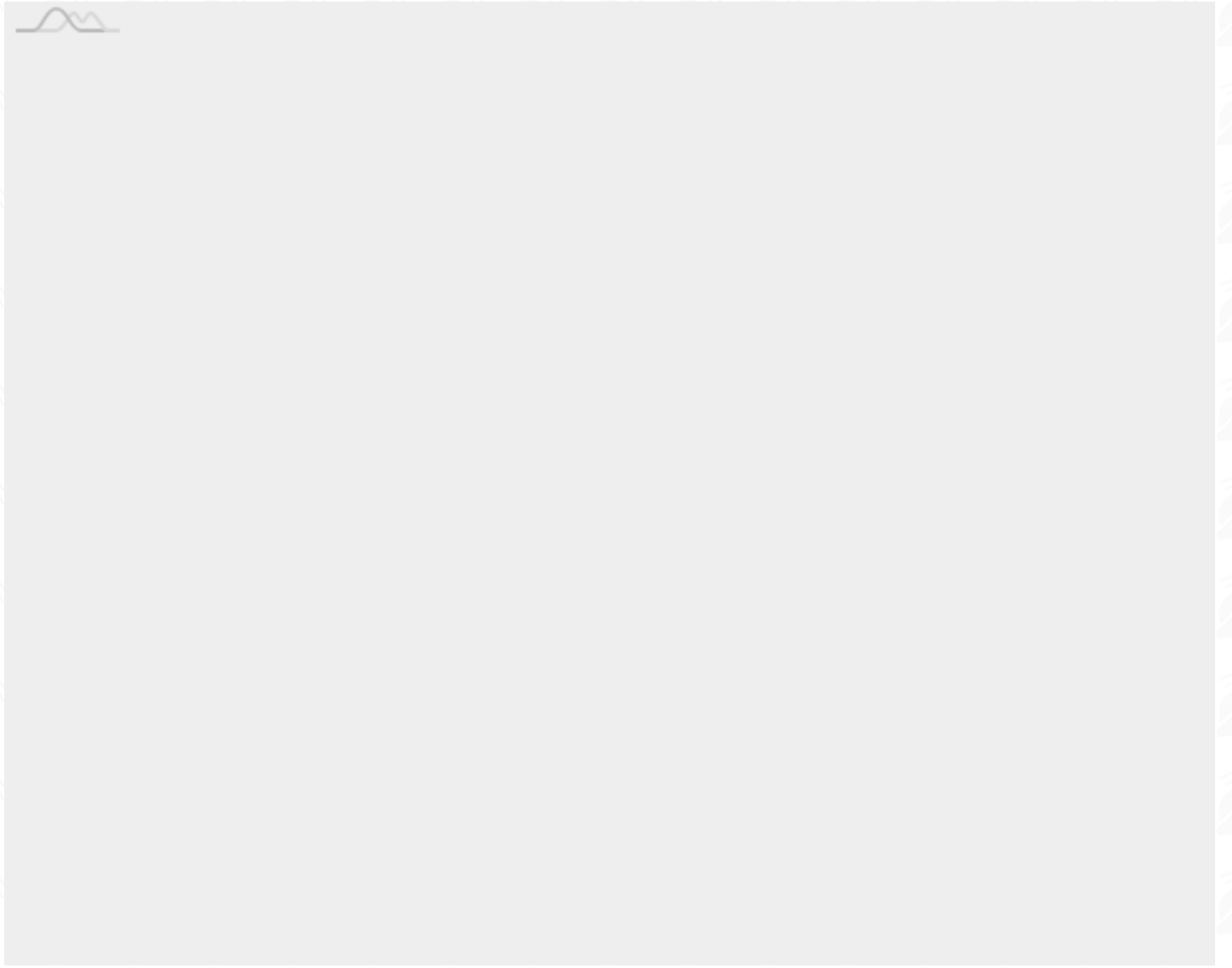


مؤشر

ترجمات





بوليتيكو: إسرائيل وحماس في منعطف حرج في المفاوضات بشأن صفقة الرهائن

(إقليمي ودولي . بوليتيكو)

استعرض تقرير نشرته مجلة بوليتيكو أحدث المستجدات فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن صفقة لتبادل الأسرى بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية.

تشير المجلة الأمريكية إلى تفاؤل المسؤولين الإسرائيليين الحذر بإمكانية التوصل إلى صفقة رهائن مع حماس، ولكن من المرجح أن يكون أي اتفاق مؤقتًا ومحدودًا.

من المرجح أن تشمل الصفقة بضع عشرات فقط من الأطفال والمسنين الإسرائيليين الأسرى، من بينهم بعض مزدوجي الجنسية، بما في ذلك أمريكيون، وفقا لمسؤولين إسرائيليين تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتهم لمناقشة موضوع الرهائن.

واعترف المسؤولان بأن إضفاء الطابع الرسمي على الهدنة الإنسانية في شمال غزة ساعد في تقدم المحادثات عبر القطريين والمصريين. ووافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا الأسبوع على هُدن إنسانية يومية لمدة أربع ساعات في غزة بعد ما يقرب من أسبوعين من الضغط من إدارة بايدن.

لكن المسؤولين حذرا من أنه لا تزال هناك عديد من القضايا العالقة التي يمكن أن تعرقل الاتفاق بسهولة، بما في ذلك حجب مسلحي حماس قائمة كاملة بالرهائن المحتجزين في قطاع غزة. وقال المسؤولون الإسرائيليون إن القيادة العسكرية لحماس تطالب أيضا بوقف إطلاق النار أو هدنة إنسانية أطول لمدة تصل إلى أسبوع.

ويعتقد ديفيد ميدان، ضابط المخابرات السابق في الموساد، الذي عمل لفترة منسقا لبنيامين نتنياهو في قضايا الرهائن، أن شيئا ما يتحرك تحت السطح فيما يتعلق بالرهائن. وقال ميدان في مقابلة حصرية مع بوليتيكو إن الوقفات الإنسانية التي وافق عليها نتنياهو قد تؤدي إلى بعض الخطوات الإيجابية.

قبل أكثر من عقد من الزمان، تفاوض الميدان على صفقة لتأمين إطلاق سراح جلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الشاب الذي أسرته حماس في عام 2006، مقابل 1027 سجيناً فلسطينياً. وقد استشار ميدان، الذي كان يقدم المشورة لعائلات الرهائن الإسرائيليين، دبلوماسيون أميركيون ومبعوث نتياهو المعين حديثاً للرهائن، غال هيرش.

ونصح ميدان هيرش والأميركيين بعدم إضاعة الوقت في التوفيق بين قنوات الاتصال المختلفة، وبأن يركزوا جهودهم على تحديد الوسطاء القادرين على الوصول إلى صناع القرار الرئيسيين، أي قادة حماس العسكريين في غزة. وقال إنه أخبرهم أن القادة السياسيين خارج غزة في قطر ليسوا على صلة بالموضوع. وأوضح ميدان أن بإمكانهم أن يخدموا فقط كوسيط لإيصال الرسائل إلى قادة حماس العسكريين.

ويعتقد ميدان أن الصفقة ممكنة ولكنها أصعب مما كانت عليه عندما ساعد في تأمين إطلاق سراح جلعاد شاليط، مع المزيد من قنوات الاتصال غير المباشرة الآن.

ولفتت المجلة إلى أن صبر أسر الأسرى ينفد، ويمكن أن يتغير الرأي العام الإسرائيلي من خلال المطالبة بوقف إطلاق النار لإعطاء الأولوية للرهائن على الأهداف العسكرية.

ويقول كبار السياسيين إن إسرائيل ستختار الرهائن على القتال إذا أُجبرت، لكن قد لا يكون الخيار الكامل ضروريًا للتوصل إلى اتفاق.

الجارديان: كيف تساعد شركة صينية مرتبطة بقمع الإيغور في المراقبة الإسرائيلية على الضفة الغربية

(إقليمي ودولي . الجارديان)

سلط تقرير أعدته جوهانا بويان لصحيفة الجارديان الضوء على كيفية مساهمة شركة هيكفيجن الصينية المرتبطة بقمع الإيغور في المراقبة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

تلقت الكاتبة في مستهل تقريرها إلى انتشار كاميرات المراقبة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية والتي تراقب الشوارع والمنازل وكل شيء..

تغطي كاميرات المراقبة الآن باب العامود، المدخل الرئيس لمدينة القدس القديمة وواحدة من المناطق العامة الوحيدة للفلسطينيين للتجمع اجتماعيًا وتنظيم المظاهرات. عند تلك البوابة يجري مراقبة الفلسطينيين وتقييمهم في جميع الأوقات، ووفقًا لتقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "الفصل العنصري الآلي".

وقد أحدثت هذه الكاميرات تأثيرًا مخيفًا ليس فقط على القدرة على الاحتجاج، بل أيضًا على الحياة اليومية للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، ووفقًا لمحققي منظمة العفو الدولية. وكانت المنظمة قد خلصت في وقت سابق إلى أن إسرائيل أنشأت نظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين.

وتوضح الصحيفة أن من بين البائعين الذين يقفون وراء كاميرات المراقبة هذه شركة متهمه بمساعدة ما صنفته الولايات المتحدة على أنه إبادة جماعية: شركة هيكفيجن الصينية.

ويقع مقر الشركة في هانغتشو، الصين، وهي واحدة من أكبر الشركات المصنعة لمعدات المراقبة بالفيديو في العالم. وهي سيئة السمعة بالفعل بين جماعات حقوق الإنسان الدولية، وقد أدرجتها الولايات المتحدة على القائمة السوداء وحددتها المملكة المتحدة باعتبارها تهديدًا أمنيًا لتواطئها في قمع الصين للأقلية العرقية الإيغور.

وحدد تقرير منظمة العفو الدولية العشرات من أجهزة هيكفيجن في البلدة القديمة بالقدس الشرقية، وعثر على ما يقرب من 40 منها في البنية التحتية الأمنية والمستوطنات غير القانونية في حي سلوان. وقد شُغلت تلك الأجهزة من جانب الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين، وقد رُجبت على البنى التحتية العسكرية والمناطق السكنية في البلدة القديمة في القدس الشرقية وما حولها، ولا سيما باب العامود، والحي الأرمني، والحي الإسلامي، وسلوان.

وقد اكتسب التقرير أهمية جديدة في الأسابيع التي تلت هجمات حماس. ومنذ ذلك الحين، صعد المستوطنون أعمال العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وشن الجيش الإسرائيلي غارات على مدن الضفة الغربية

ومخيمات اللاجئين.

وأضافت الصحيفة أن الكشف عن وجود كاميرات هيكفيجن في الضفة الغربية ظهر لأول مرة في تقرير مايو الذي أصدرته منظمة العفو الدولية، والذي وثق تقنية التعرف على الوجه وكاميرات المراقبة التي خلصت المنظمة الحقوقية إلى أنها تستخدم لتعزيز الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عمل من أعمال العنف؛ القمع الرقمي.

المونيتور: حرب غزة تختبر العلاقات بين إسرائيل والأردن ومعاهدة السلام

(أمني وعسكري . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريراً أعدته رينا باسست حول تداعيات الحرب في غزة على العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

تقول الكاتبة إنه وكلما طال أمد الحرب بين إسرائيل وحماس، زادت البيانات والإدانات والإيماءات الدبلوماسية التي يرسلها الأردن. وأثارت الانتقادات المتزايدة قلق الدبلوماسيين الإسرائيليين من تداعيات الصراع على علاقات البلاد مع المملكة الهاشمية التي ترتبط معها بمعاهدة سلام منذ ما يقرب من 30 عاماً.

وأضافت الكاتبة أن مخاوف الأردن بشأن حدوث انهيار داخلي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ليست جديدة. لسنوات، حذرت عمان من أن الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه وأن سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو أضعفت منظمة التحرير الفلسطينية المنافسة لحماس وحل الدولتين.

على مدى عقود، ظل الأردن يدعو إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وتكمن مصلحتها في أن المكون الديموغرافي الكبير الذي يشكل ما يقرب من 40% من السكان هم من أصل فلسطيني، ويتقاسمون حدوداً طويلة مع الضفة الغربية وإسرائيل، فضلًا عن قيام الأردن بدور الوصي على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعلى رأسها المسجد الأقصى.

وعلى الرغم من معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، توترت العلاقات الثنائية في العقد الماضي، ويرجع ذلك للأساس إلى التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. لقد دفعت الحرب الحالية مع حماس التوترات إلى حافة الهاوية.

حذر رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة من احتمال تهجير السكان الفلسطينيين في غزة أو الضفة الغربية، معتبراً أن أي خطوة من هذا القبيل ستكون بمثابة خط أحمر وإعلان حرب.

وأشار إلى أن جميع الخيارات مطروحة أمام الأردن في تعاملنا مع العدوان الإسرائيلي على غزة وتدابيرته.

لقد كانت الملكة رانيا، ملكة الأردن، صريحة للغاية في انتقاد إسرائيل ومطالبة الغرب بالتصدي للحرب عندما قالت إن الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، يشعرون بالصدمة وخيبة الأمل من رد فعل العالم على هذه الكارثة التي تتكشف. وقالت شهدتنا ازدواجية صارخة للمعايير في العالم في عدم إدانة عمليات القتل في غزة.

والأسبوع الماضي، حدّث وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي من أن أي محاولة لطرد الفلسطينيين في محاولة من إسرائيل لتغيير الجغرافيا والديموغرافيا سنواجهها.

أزمة في العلاقات

ونقل الموقع عن يوأف ألون، الأستاذ في جامعة تل أبيب والمتخصص في العلاقات الإسرائيلية الأردنية، أن العلاقة كانت دائماً معقدة وتتخللها أزمات عديدة، مضيفاً أننا الآن بالتأكيد في إحداها.

وأضاف أن الملك عبد الله، ورئيس وزرائه، وجميع الطبقة السياسية الأردنية منخرطون في الجهود الرامية إلى وقف الضربات الإسرائيلية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار. كما أنهم على خلاف مع الموقف الأمريكي، ويلقون باللوم على إدارة بايدن في تقديم ما يسمونه الحصانة الدبلوماسية لإسرائيل، أو الدعم الكامل.

ولفت الموقع إلى أن السبب الرئيس وراء حدة التصريحات الأردنية هي التقارير المسربة عن خطط إسرائيلية لتهجير سكان غزة إلى مصر.

قالت ميريسا خورما، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز ويلسون، للمونيتور إن الأزمة بين إسرائيل والأردن تختمر منذ عدة أشهر، مع تزايد التوترات بسبب محاولات أعضاء يمينيين متطرفين في حكومة نتنياهو إحياء فكرة الوطن البديل.

وأضاف أن هذه المحاولات تهدد سيادة الأردن واستقلاله وسلامه أراضيه. وقالت خورما إنها مسألة أمن قومي لعمان، وأمن حدودها وضرورة الهدوء والاستقرار في الأردن وفي الضفة الغربية أيضاً.

وبينما أوضحت خورما أن عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع في العراق وسوريا يشكل مصدر قلق كبير للأردن، فإن القضية الفلسطينية تقع في جوهر نهج عمان.

الاحتواء محتمل

وقال دبلوماسيون إسرائيليون للمونيتور إنه على الرغم من خطورة الأزمة بين إسرائيل والأردن، إلا أنهم لا يعتقدون أن المملكة تنوي قطع علاقاتها مع الدولة اليهودية.

ويتفق ألون وخورما مع هذا التقييم، لكنهما أشارا إلى أن تفاقم الوضع في غزة يزيد من الضغوط على عمان لاتخاذ مزيد من الاجراءات.

ونوّه الموقع إلى أن العلاقات الشخصية بين الملك عبد الله ونتنياهو سيئة. فالملك ببساطة لا يثق بنتنياهو. ومع ذلك، تظل العلاقات بناءة بشكل أكبر بين الجيشين وأجهزة الاستخبارات المعنية.

ويقول ألون: «إنهم (مسؤولو الأمن) يتعاونون بالفعل». وأضاف «يمكننا أن نرى ذلك من خلال إنزال المساعدات الإنسانية الأردنية إلى قطاع غزة بالتنسيق بين الجيشين».

نيويورك تايمز: مسيرة مؤيدة للفلسطينيين في لندن هي الأكبر في بريطانيا

منذ سنوات

(إقليمي ودولي - نيويورك تايمز)

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً يسلط الضوء على الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين في لندن والتي تعتبر أحد أكبر الاحتجاجات في بريطانيا في السنوات الأخيرة.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن مئات الآلاف في وسط لندن شاركوا في مظاهرة ضخمة مؤيدة للفلسطينيين يوم السبت، وهو يوم متوتر اشتبكت فيه الشرطة مع جماعة يمينية صغيرة للحفاظ على النظام في بعض شوارع المدينة.

تزامنت المسيرة الكبيرة لدعم القضية الفلسطينية مع يوم الهدنة، عندما تحيي بريطانيا ذكرى أولئك الذين قاتلوا في الحرب العالمية الأولى والصراعات اللاحقة، وأعقبت أياماً من الجدل حول ما إذا كان ينبغي السماح للاحتجاج بالمضي قدماً في تلك الذكرى.

واحدة من أكبر الاحتجاجات

ونقلت الصحيفة عن متحدث باسم دائرة شرطة العاصمة في لندن قوله عبر الهاتف بعد ظهر يوم السبت إن حوالي 300 ألف شخص حضروا المسيرة المؤيدة للفلسطينيين، مما يجعلها واحدة من أكبر الاحتجاجات في بريطانيا في السنوات الأخيرة. وقالت الشرطة أيضاً، منتصف بعد ظهر يوم السبت، إنه لم تقع حوادث ولكن جرى اعتقال 82 متظاهراً.

في وقت سابق اليوم، اشتبكت جماعة يمينية مع الشرطة بالقرب من النصب التذكاري للحرب بالقرب من المقر الرسمي لرئيس الوزراء، بعد وقت قصير من صمت دام دقيقتين بمناسبة يوم الذكرى.

وتصاعدت التوترات خلال المسيرة بعد أن جادل رئيس الوزراء ريشي سوناك ووزيرة الداخلية سويلا برافرمان، المسؤولة عن حفظ الأمن في البلاد، الأسبوع الماضي بأن توقيتها كان «استفزازياً وغير محترم». ودعت برافرمان إلى حظر المسيرة وأثارت ضجة سياسية من خلال كتابة مقال رأي - تبرأ منه رئيس الوزراء - اتهم الشرطة بالتحيز بشأن تعاملهم مع الاحتجاجات.

ومساء السبت، أوضح سوناك أنه يدين العنف الجماعات اليمينية المتطرفة وتصريحات الجماعات الهامشية التي قال إنها معادية للسامية أو أبدت تعاطفها مع حماس.

وقال في بيان «الأعمال الدنيئة لأقلية من الناس تقوض أولئك الذين اختاروا التعبير عن آرائهم سلمياً». وقال إنه يعتزم لقاء كبير مسؤولي الشرطة في لندن في الأيام المقبلة.

ولفتت الصحيفة إلى أن المتظاهرين انتقلوا بالحافلة والقطار من جميع أنحاء البلاد لحضور المسيرة المؤيدة للفلسطينيين، التي بدأت في هايد بارك في وسط لندن ثم شقوا طريقهم إلى السفارة الأمريكية على بعد حوالي ميلين ونصف على الضفة الجنوبية لنهر التايمز. مع بدء الحدث، لوح الناس في الحديقة بأعلام فلسطينية كبيرة وحملوا لافتات كتب عليها «أنهوا الحصار» و «أوقفوا إطلاق النار الآن».

مثل المتظاهرون شريحة واسعة من السكان: العائلات مع أطفالهم الصغار، والمراهقون، والشباب وكبار السن.

جاءت ماري روبرتسون، 39، من منزلها في جنوب لندن مع شريكها وابنتها البالغة من العمر عامين. وقالت وهي تحمل

ابنتها بينما كان شريكها يدفع عربة أطفال مزينة بلافتة كتب عليها «الهدنة في غزة الآن»: «نريد أن نظهر للفلسطينيين أننا نرى ما يحدث لهم».

دويتشه فيله: كيف تهدد الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين المستبدين في الشرق الأوسط

(إقليمي ودولي . دويتشه فيله)

نشر موقع دويتشه فيله تقريراً أعدته كاترين شاير تتناول فيه كيف تشكل الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين تهديداً على الأنظمة المستبدة في دول الشرق الأوسط.

تلقت الكاتبة في مستهل تقريرها إلى أن الحكومة المصرية سمحت في أواخر أكتوبر للمصريين بالقيام بشيء لم يُسمح لهم بفعله لسنوات: الاحتجاج.

ولا تدعم الحكومة الاستبدادية في البلاد الحق في حرية التجمع. ولكن منذ حوالي أسبوعين، سمحت الحكومة المصرية، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، للمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين بالمشي قدماً في ظل شروط صارمة وفي مواقع معينة.

منذ هجمات 7 أكتوبر على إسرائيل، تقصف إسرائيل قطاع غزة. وقتل أكثر من 11 ألف فلسطيني، وفقاً للسلطات الصحية في غزة، التي تديرها حماس.

تحول الاحتجاجات

وقال مراقبون إن بعض الاحتجاجات في مصر كانت برعاية الدولة، مشيرين إلى أن المتظاهرين ثقلوا بالحافلات وهتفوا دعماً للسيسي وكذلك للفلسطينيين. لكن بعضها أصبح ماركاً.

في إحدى المراحل، توجه عديد من السكان المحليين إلى ميدان التحرير، المركز الرمزي لاحتجاجات مصر عام 2011، والتي كانت جزءاً من حركة الربيع العربي المؤيدة للديمقراطية التي أطاحت في النهاية بالديكتاتور المصري السابق حسني مبارك. وأثناء وجودها هناك، تغيرت الهتافات من التركيز الفلسطيني إلى شعارات كانت تُسمع غالباً في عام 2011 وموجهة إلى السلطات المصرية: عيش، حرية، عدالة اجتماعية!

بوابة إلى السياسة

بوابة إلى السياسة

قال حسام الحملاوي، الباحث والناشط المصري الذي يعيش الآن في ألمانيا والذي يكتب تقارير منتظمة عن السياسة المصرية: «لطالما كانت القضية الفلسطينية عامل تسييس للشباب المصري عبر الأجيال»، مشيراً إلى أن القضية الفلسطينية كانت بوابة عديد من الناشطين السياسيين إلى السياسة.

ولمنع أي احتجاجات أخرى مؤيدة للفلسطينيين من أن تصبح مظاهرات مناهضة للحكومة، اتخذت السلطات المصرية إجراءات صارمة ضد المعارضة، واعتقلت أكثر من 100 شخص وعززت الأمن في الميادين العامة، حسبما أفاد الحملوي.

والحكومة المصرية ليست النظام الوحيد في المنطقة الذي يخشى أن تهدد القضية الفلسطينية - وهي القضية التي يتعاطف معها بشدة عديد من الناس العاديين الذين يعيشون في الشرق الأوسط - الوضع السياسي الراهن.

سيف ذو حدين

وأوضح جوست هيلترمان، رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، وهي مؤسسة فكرية، أن قادة المنطقة «لطالما رأوا القضية الفلسطينية وسيلة للناس للتنفيس عن غضبهم».

وتابع: «لكنها سيف ذو حدين. عندما تكون الظروف في بلد ما سيئة للغاية، يمكن أن تتخذ الاحتجاجات منعطفًا محليًا وتصبح انتقادًا للنظام الحاكم».

ونتيجة لذلك، كان على القادة الاستبداديين «لعب لعبة دقيقة للغاية»، كما قال هيلترمان، حتى لا يفقدوا السيطرة على الاحتجاجات بينما لا يزالون يقولون ما يريد مواطنوهم سماعه.

وحظرت حكومة البحرين الاحتجاجات منذ عام 2011 لكنها سمحت للمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين بالمضي قدما خلال الشهر الماضي. وكانت هذه أكبر من أي احتجاجات أخرى منذ احتجاجات الربيع العربي في البحرين عام 2011، وتقول تقارير إعلامية إن بعض المشاركين حملوا لافتات تصور ملك البحرين وهو يمسك بيد الزعيم الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. واستدعت شرطة مكافحة الشغب لتفريق الاحتجاجات.

وفي تونس، كانت هناك أيضًا احتجاجات كبيرة مؤيدة للفلسطينيين، وكان الزعيم التونسي الاستبدادي، قيس سعيد، يسير على خط رفيع بشأن هذه القضية. لقد استخدم تعاطف السكان المحليين مع الفلسطينيين لأغراضه الخاصة وربما لتعزيز شعبيته.

وكتب خبراء في مجموعة الأزمات في تعليق في وقت سابق من هذا الشهر: «قد يكون جزء من دافع سعيد في اتخاذ موقف صارم وإثارة الغضب الشعبي هو صرف الانتباه عن الأزمات الاقتصادية الرهيبة في البلاد».

في البداية، خرج سعيد لدعم مشروع قانون جعل تطبيع العلاقات مع إسرائيل جريمة جنائية.

لكن في الآونة الأخيرة، تراجع قائلًا إن مثل هذا القانون سيعرض بالآفاق الاقتصادية والدبلوماسية المستقبلية لتونس.

استياء واسع النطاق من القيادة

وقال الحملوي إن الوضع «يكشف مدى ضعف الأنظمة العربية، بما في ذلك مصر، وعدم قدرتها على التأثير على ما يحدث أو حماية الفلسطينيين أو فرض وقف إطلاق النار. وهذا يثير استياء واسع النطاق. تراها في جميع أنحاء وسائل التواصل الاجتماعي: الناس يشاركون الأخبار من فلسطين بفارغ الصبر، وكذلك الميمات والرسوم الكاريكاتورية والنكات التي تسخر من السيسي والحكام العرب الآخرين».

وأضاف أن هذا لا يعني أن الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين ستتحول إلى حركة جديدة مؤيدة للديمقراطية. على

الأقل، ليس على الفور.

ومع ذلك، أشار الحملوي إلى وجود بعض المؤشرات الصغيرة والمحلية على وجود معارضة مستمرة. لذلك كلما طال أمد هذه الحرب [في غزة]، زاد احتمال حدوث شيء ما، وفقاً للحملوي.

ولتجنب ذلك، تعمل دول الشرق الأوسط التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أو خططت لتطبيعها، على الموازنة بين التصريحات العامة الغاضبة حول هذا الموضوع والسياسة الواقعية التي تنتهجها في السر.

وذكرت مجلة الإيكونوميست البريطانية أنه «في محادثات غير رسمية... تحدث بعض المسؤولين العرب عن حماس وغزة بنوع من اللغة التي يتوقع المرء سماعها من الإسرائيليين اليمينيين». وأضافت: «إنهم لا يتعاطفون مع جماعة إسلامية تدعمها إيران. لكنهم لا يجروون على تكرار مثل هذه التصريحات في العلن».

لا نتائج هامة متوقعة

ويوضح الكاتب أن لهذا السبب أيضاً لا ينبغي توقع الكثير من الاجتماعات التي ستعقد في الشرق الأوسط في نهاية هذا الأسبوع، كما قال المراقبون في المنطقة منذ فترة طويلة.

وتعقد السعودية قمة إسلامية عربية مشتركة استثنائية يوم السبت. وقالت السعودية إن المملكة كانت تخطط في السابق لعقد قمتين، إحداهما للجامعة العربية والأخرى لمنظمة التعاون الإسلامي، لكنها جمعتها استجابة للظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع غزة الفلسطيني. ومن المتوقع أن يحضر الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في أول زيارة له إلى السعودية منذ قطع البلدين العلاقات قبل سبع سنوات.

وقال جوست هيلترمان: «لكن الاجتماعات لن تثمر الكثير. الأنظمة تريد التأكد من أنه يُنظر إليها على أنها تفعل شيئاً ما، حتى لو لم تفعل الكثير».

قال هيلترمان إن «مستبدي الشرق الأوسط قد يضغطون على الولايات المتحدة لكبح جماح شريكها الإسرائيلي، وقد يهددون بسحب السفراء أو سحبهم بالفعل. ويريدون أن يبدوا أقدس من البابا عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. لكنهم لن يقطعوا العلاقات مع إسرائيل التي تصب في مصلحتهم الوطنية. الأمر كله يتعلق بالتشدد بالقضية الفلسطينية - كما رأيناها منذ عقود بالفعل».

ويوافق الحملوي على ذلك بقوله: «ستكون هناك تصريحات إدانة معتادة، العلاقات العامة المعتادة. لكن لا، لا أعتقد أن أي شيء جوهري سيخرج من تلك القمم، ناهيك عن أي شخص يعلن الحرب».

بلومبرج: التضخم في مصر يتباطأ في أكتوبر مع اقتراب الانتخابات الرئاسية

(اقتصاد . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على تباطؤ التضخم في مصر في شهر أكتوبر مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

وقالت الوكالة الأمريكية إن التضخم المصري تراجع من مستوى قياسي إلى أدنى مستوى له منذ أربعة أشهر قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في ديسمبر.

وتباطأ ارتفاع الأسعار في المناطق الحضرية في مصر إلى 35.8% سنويًا في أكتوبر، من 38% في الشهر السابق، وفقًا للأرقام الصادرة يوم السبت عن جهاز الإحصاء الذي تديره الدولة. وهو أدنى معدل منذ يونيو، وفقًا لحسابات بلومبرج.

وعلى أساس شهري، تباطأ التضخم إلى 1% من 2% في سبتمبر.

وأشارت الوكالة إلى أن التضخم تأثر بثلاث تخفيضات في قيمة الجنيه منذ أوائل عام 2022، وقد تستمر نوبات الضعف في سوق العملة الموازية في تغذية أسعار المستهلكين. والنتيجة هي أنه من المرجح أن ترتفع أسعار الفائدة قريبًا، وفقًا لمجموعة جولدمان ساكس، بعد توقف مؤقت في الاجتماعين الأخيرين للبنك المركزي.

وقال محللو جولدمان بمن فيهم كيفن دالي في تقرير «ضعف الجنيه في السوق الموازية يشير إلى ضغط تصاعدي أوسع على الأسعار المحلية في المستقبل. ومن المرجح أن يبقى هذا أسعار الفائدة الحقيقية في المنطقة السلبية في الأشهر القادمة، وفي رأينا، يخلق المزيد من التشوهات في نمط الادخار والاستثمار المحلي».

ويداول الجنيه في البنوك المحلية بالقرب من 31 جنيهاً للدولار منذ أشهر، وهو أقل بكثير من سعر 46 جنيهاً الذي جرى تداوله في الأيام الأخيرة في السوق السوداء المحلية.

وتحتاج مصر التي تعاني من ضائقة مالية إلى السماح بمزيد من التخفيض لعمليتها لاستكمال المراجعات المتأخرة لبرنامج الإنقاذ الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. لكن من المرجح أن يحجم صناع السياسات عن اتخاذ خطوة أخرى بشأن العملة إلى ما بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر، والتي من المؤكد أن يفوز فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي بولاية ثالثة.

وفي يونيو، بدا أن الزعيم المصري يرفض تخفيضًا وشيكًا آخر لقيمة العملة، محذرًا من أن ارتفاع الأسعار سيؤثر على سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة.

وخضعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لمصر بشكل أكبر إلى المنطقة عالية المخاطر هذا الشهر. وجاء القرار في أعقاب تخفيض تصنيفها إلى مستوى مماثل من وكالات أخرى، والتي أشارت إلى مخاوف بما في ذلك ارتفاع متطلبات التمويل الخارجي والتأخير في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية.

وبدأت السلطات الشهر الماضي مبادرة بالاشتراك مع القطاع الخاص لخفض أسعار السلع الأساسية.